حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح وهو ما
لا ضمير فيه وهو مسالة الحسن الوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه
قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه
ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا
عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل واحد ومع تكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار
فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او
جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله وتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها
اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة
الى الموصوف فنقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجه وبرجال
حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد
الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول
اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون
فان كان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فلم يكن فيها ضمير واذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا
الاول فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان كان فيها ضميران وان لم يكن كان فيها الثاني
ضمير واحد قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل
الغير المتعدي واسم المفعول غير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسائل
الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها
باسم الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بالطريق الاولى فتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب

برفع

برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول
الغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم تجز فيهما هذه المسائل للالتباس الا ترى
انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني لم يعلم
انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذا لو قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول
ضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او
مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا
مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره اي اسم التفضيل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا
اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل الحنك الشابين وابل من خنيف الحناتم لانهما غير مشتقين
من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد ليمكن اي شرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء افعل منه
الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى
قلت مواخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى
واعطى واحرى لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد اذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله